سياسات النظام الاردني
تجاه مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة

غازي الخليلي

مما لا شك فيه* أن تحديد موقف النظام الاردني من مسألة تقرير ، ليس فقط ، مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل ومستقبل الشعب الفلسطيني بشكل عام ، أمر من الاهمية بمكان ، لأنه بهذا التحديد ، اضافة ، الى اننا نزيح الغطاء عن السياسات التي لجأ ويلجأ اليها النظام الاردني في المضي قدما بسياسته الالحاقية للضفة الغربية ، فاننا نصبح أكثر قدرة على بلورة سياسات صائبة في مواجهة تحركاته وسياساته والعمل على احباطها .

لقد أنيط بالنظام الاردني منذ نشأته في العام ١٩٢١ دور خاص تجاه المسألة الفلسطينية ، ضمن استراتيجية الأمن البريطانية في المنطقة ، على ضوء التزام بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور (١) . وبالامكان تحديد معالم هذا الدور بثلاث قضايا رئيسية هي :

١ ــ أن يشكل شرق الاردن الارض التي سيجري عليها اعادة اسكان العرب الفلسطينيين الذين قد يضطرون لمغادرة فلسطين على ضوء ما يحصل من تقدم بصدد تنفيذ وعد بلفور ، ولذا استثني شرق الاردن من الارض المشمولة بالوعد ، وتم الاتفاق بين تشرشل والامير عبدالله بن الحسين على تأسيس امارة شرق الاردن في العام ١٩٢١ ، ضمن الالتزام البريطاني بما سمي «انشاء» وطن قومي يهودي في فلسطين .

٢ ــ أن تقوم امارة شرق الاردن بدور الحاجز الامني ضد أي امتدادات للحركة الوطنية الفلسطينية خارج فلسطين ، وتحديدا في شرق الاردن . ولذا جرى تزويد الامارة منذ نشأتها بأداة قمع عسكرية ، تم تطويرها وزيادة فعاليتها وقدرتها على المطاردة وممارسة القمع ، على ضوء النمو المتزايد للحركة الوطنية الفلسطينية (٢) . وبنفس الوقت تم سن مجموعة من القوانين القمعية باسم قانون الدفاع ، لمواجهة الحركة الوطنية الفلسطينية وامتداداتها نحو شرق الاردن (٣) .

٣ ــ أن تشكل امارة شرق الاردن ، الدولة التي سيضم اليها الجزء المتبقي من فلسطين ، بعد أن يجري تنفيذ الجزء الاول من المشروع الصهيوني باقامة دولة صهيونية على أرض فلسطين ، ذلك أن بريطانيا كانت حريصة على ابقاء سيطرتها على جزء من فلسطين حتى بعد قيام « الوطن القومي اليهودي » كجزء من استراتيجيتها

---

* محاضرة ألقيت في مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٩ ، ضمن سلسلة الندوات التي أقامها المركز لاستكشاف مواقف أطراف الصراع المختلفة من هذه المسألة .